المحاضرة رقم (4)

الارتقاء وتطوير المدن القائمة

لا يزال موضوع الإرتقاء فى مرحلة التجارب فى مختلف بلدان العالم ، ويعد الإرتقاء كأسلوب للتخطيط التفصلي – مرحلة جديدة فى تطوير المدن بعد النظريات التخطيطية التى كانت تعتمد على وضع المخططات العامة للمدن وما كانت تأخذه من وقت طويل نسبياً للاعداد لايتناسب مع سرعة إيقاع عجلة التطور العمرانى ومتطلبات التنمية خصوصاً فى العالم النامى . وقد أستدعى هذا الأمر وضع صياغة مختلفة لفكر المخطط العام للمدينة الذى تبلور فى صورة إعداد مخططات إرشادية للمدن تعمل على ملاحقة التطورات السريعة فى عجلة التنمية العمرانية . ولكن لم تظهر نتائج هذة المخططات إلا فى الشبكات الرئيسيـــة للطرق والمرافق وبعض الخدمات ، وكذلك بعض المشروعات العمرانيـة ذات الأهمية الخاصـة ، وذلك مع بقاء أكثر أجزاء المدينة وخاصة القديم منها بعيدة عن الإستفادة من هذه المخططات والإرشادية للمدن هذا الأمر دفع إلى البحث عن أسلوب جديد لايعتبر بديلاً للمخططات العامة والإرشادية ولكن يعتبر مكملاً لها على المستوى التفصيلى . وهنا برز دور وأهميـــة "أسلوب الإرتقاء " حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب التعامل مع الأجزاء القديمة والمتخلفة من المدينة بشكل يتناسب مع متطلبات التنمية وسرعة إيقاع عجلة الحياة ومتطلبات مواجهة المشاكل القائمة . وبذلك أخذ موضوع الإرتقاء أبعاداً جديدة فى الفكر التخطيطى والعمرانى . وإن كان لم يتبلور بعد فى صورة علم له أصوله ونظرياته.

ويحاول الإرتقاء بالتجربة والممارسة والتطبيق أن يكون لنفسه أصولا ونظريات ، وهو مازال فى مرحلة أولية على هذا الطريق . والتجربة أن لم ترصد وتقيم وتناقش وتنشر لا يمكن أن تؤتى ثمارها . ويعتبر نشر الفكر والتجربة لهذا الموضوع الجديد وسيلة أساسية لنقل المعرفة الى الأجيال اللاحقة ، وكذلك وسيلة أساسية لتبادل الخبرات بين المشروعات المختلفة وبين الدول المختلفة . وهناك تجارب عديدة ورائدة فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، ودول أوروبا الشرقية والغربية. ومن المؤكد أن الحركة الفكرية لا يمكن إثراءها إلا من خلال الرصد والتقييم والنشر وتبادل المعرفة، للأسف فان هذا ما ينقص العالم لعربى .

وعند الحديث عن الارتقاء لابد أن نعرف بإيجاز مفهوم هذا التعبير عند التخصصات المختلفة . ففى مجال العلوم الهندسية ، يعنى تحسين شبكات البنية الأساسية من طرق وشبكات مياه وصرف صحى وكهرباء وغاز ..الخ، بينما يعنى بالنسبة للمعمارى تحسين الشكل المعمارى وتطويره وكذلك إصلاح المبنى، بينما يعنى بالنسبة للمصمم الحضرى تطوير البيئة الحضرية التى تتمثل فى التشكيلات البنائية وتنسيق المواقع وتحسينها . أما بالنسبة للإجتماعى فيعنى الإرتقاء بالإنسان الذى يقيم ويستخدم هذه المبانى بسلوكياته وعلاقاته الإجتماعية وعاداته وتقاليده . وبالنسبة للإقتصادى فيعنى الإرتقاء إعطاء السكان ومجتمعهم دفعات جديدة لتحسين دخولهم وتطوير أعمالهم الإنتاجية... بهذا يختلف مفهوم الإرتقاء بإختلاف التخصص. والإرتقاء بالبيئة العمرانية هدفه فى النهاية الإرتقاء بالمجتمع والفرد وبالتالى بالبيئة التى يعيش فيها المجتمع، وهذه

مسألة لا تنفصل عن النشاط والممارسات الإقتصادية. وهذا هو التكامل فى الفكر العمرانى والإجتماعى والإقتصادى. ومن هذا نخلص الى أهمية الأخذ بالمفهوم الشامل للارتقاء.

وفى نطاق الفكر الشامل للإرتقاء، قد تختلف الممارسات من منطلق تحديد الأولويات ويحدث هذا الاختلاف من منطقة الى أخرى بسبب إختلاف ظروف المناطق. فقد تكون المناطق ذات طابع تاريخى وأثرى. أو سكنية متدهورة، أو مناطق ليس لها طابع مميز، أو أجزاء من مناطق مركزية من المدينة. أو مناطق نمو عشوائى.. ومن هنا تصبح أولويات معالجة كل منطقة مرتبطة بظروفها الخاصة.

فالمنطقة التاريخية، الهدف فيها بالمقام الأول بالمحافظة على الطابع الحضارى وحماية الآثار الموجودة وهذا يستلزم التركيز على الآثار وما حولها والمبانى ذات الطابع المتميز وبحث ودراسة العناصر المعمارية ومواد البناء وبحث أسلوب ترميمها وإصلاحها. وكذلك بحث أسلوب التعامل مع المنطقة بما يتناسب مع القيمة الحضارية للمكان، وينعكس ذلك على كل ما هو قائم سواء كان مبانى سكنية أو تجارية أو صناعية أو ترفيهيـة أو تعليمية، وكذلك ينعكس على المبانى التى ستستجد بالمنطقة . هنا الصورة الحضارية تأخد الأولوية، ومنها تشعب باقى المجالات فيتم إختيار الأنشطة الإقتصادية التى تناسـب المكان بقيمته الحضارية والزمان بقيمته الإقتصادية وكذلك تبحث مسألة السكان وتحديد النوعية المناسبة من السكان خصوصاً إذا كان أغلب السكان الأصليين قد غادروا المكان الى مواقع أخرى. وتبدأ عملية الإرتقاء بالبيئة العمرانية من هذا المنطلــق.

ويختلف التعامل مع المناطق المتخلفة عن أسلوب التعامل مع المناطق التاريخية هنا يأخذ الإنسان القسط الأول من الإهتمام حيث أن المشكلة أثاثاً بهذه المناطق منبثقة عن إنخفاض المستوى الحضاري للمجتمع وهذا بدوره ينضح على المكان وبالتالي فيكون التعامل مع المكونات المادية بالموقع دون التعامل مع السكان أسلوب غير سليم ولايؤدي النتائج المرجوه منه . والتعامل مع الإنسان بوجه عام وذوي الدخل المنخفض والمستوى الحضاري المنخفض بوجه خاص مسألة غاية في الحساسية . وهذا يستدعي تركيز الجهود في مشروع الإرتقاء على البعد الإجتماعي للمشروع ويستدعي مشاركة الباحث الإجتماعي والنفسي لوضع أسس هذا التعامل . كما يستدعي أيضاً مشاركة الباحث الإقتصادي في إيجاد أفضل أساليب التنمية الإقتصادية . وبتضافر الجهود مع المخطط العمراني وباقي التخصصات الأخرى يمكن الإرتقاء بالجانب العمراني للمكان.

ويختلف الوضع تمامًا بالنسبة للمناطق الحدثية من المدينة المتأثرة بالطابع الحضارى الغربى والذى أنعكس على الشكل العام للمنطقة. والأمر هنا يختلف حيث أن المجتمع هنا غالبا مستواه مرتفع حضاريا وثقافيا وهنا تكون المسألــة الإجتماعية أقل فى الأهمية ويكون التركيز فى هذا المشروع مرتبطا أساسا بالإرتقاء بالشكل العام، ولا يدخل فى التفاصيل الداخلية للمنشآت.

وقد يختلط فى منطقة واحدة الأنواع الثلاثة حيث نجد التاريخى والمتحف والجديد فاقد القيم الحضاريـة. وهنا تمتزج أساليب المعالجة الثلاثة فى نطاق المشروع الواحد وتمتزج كافة الممارسات والتخصصات لكى تتوائم مع كافة أوجه المشروع.

وفى مشروع الإرتقاء، لا يجب الإعتماد فقط على الجانب المتعلق بالفلسفة والنظرية، ولكن يجب الإهتمام بالجانب الواقعى التطبيقى. وهذا يرتبط الى حد كبير ببناء الهياكل الإدارية والتنظيمية لنقل النظرية الى الواقع. وفى عالمنا العربى

كثيرا ما نواجه بهذه المشكلة حيث يعمل المشروع ولا يواكبه إنشاء الكيان التنظيمى وإيجاد الكوادر الفنية القادرة على تنيفذ المشروع. وتزداد هذه المشكلة حدة خصوصا مع النقص الشديد فى الكوادر الفنية القادرة والمؤهلة. وعلاج هذا النقص يكمن فى عقد برامج التدريب وتأهيل الكوادر الفنية ويكون التدريب فى خطين متوازيين، خط من خلال عقد دورات تدريبية مكثفة لرفع كفاءة العاملين، وخط آخر من خلال التدريب أثناء ممارسة العمل، حيث يعمل مجموعة المتدربين يداً بيد مع خبير متخصص يقوم بنقل خبرتة من خلال الممارسة اليومية الى المتدربين. ويتكامل مع برامج التدريب هذه مجموعة من دلائل الأعمال يعدها خبراء متخصصين لكى تكون أداة لتوحيد الفكر التخطيطى والأساليب والوسائل ولتيسير العمل. وتتشعب دلائل الأعمال لكى تغطى كافة الجوانب والمستويات الفنية والإدارية والمالية. وتعد دلائل الأعمال فى صورة مبسطة مفصلة مصورة تشرح تفصيلياً تسلسل الأعمال ومحتواها فى صورة مهام أساسية محددة ينبثق عنها مهام أخرى تفصيلية. وتأخذ الدلائل صورة "اصنعها بنفسك" وبذلك يمكن توسيع القاعدة العريضة القادرة على الممارسة والتعامل مع مشروع الإرتقاء.

والحديث عن الجوانب التنيفذية المتعلقة بمشروع الإرتقاء يتطرق بنا الى التعرض الى الكيان التنظيمى للمشروع فلا يمكن الإدعاء بأنه يمكن من خلال العمل المكتبى إعداد مشروع للإرتقاء. وحيث أن مشروع الإرتقاء ياخذ الجانب الاجتماعى فيه مسالة أساسية. ويعتمد نجاح المشروع على مشاركة المجتمع فى أعماله التنفيذية، فإن هذا الوضع الخاص يستدعى المعايشة اليومية للمجتمع فى صورة عملية مستمرة لإستقطاب إمكانياتهم وإكتساب ثقتهم وتحفيزهم على المشاركة بالجهود الذاتية فى عملية الإرتقاء. وإيجاد الشعور بإنتماء المجتمع الى المشروع سيكون الضمان الأساسى لنجاح المشروع. وتأخذ مشاركة المجتمع صوراً شتى ، ففى مرحلة الدراسة الميدانية يتعاون للتعرف على المكونات الإجتماعية والإقتصادية بموقع المشروع وكذلك للتعرف على مشاكلهم ورغباتهم. كما يمكن أن تكون مشاركة المجتمع فى وضع متطلباته ورغباته وأولوياته بالنسبة لأعمال التنمية المختلفة. وكذلك يمكن عقد استطلاع للرأى ولجان للإستماع الجماهيرى فى مرحلة إعداد التخطيط وبدائله ومناقشتها. وأخيرا، يمكن أن يكون للمجتمع دورا أساسيا فى تنفيذ وتمويل المشروع. ومساهمة المجتمع فى مرحلة التنفيذ هى ضمان إستمرارية التنفيذ وقوة الدفع له حيث أن المجتمع هو صاحب المصلحة الأولى.

والحديث عن مساهمة المجتمع يدعونا إلى النظر فى إعطاء مشروع الإرتقاء حظه من الإعلام الجماهيرى خاصة عند التعامل مع الهيئات الإجتماعية المختلفة. وهذا يعطى أجهزة الإعلام المرئى والمسموع والمقروء أهمية خاصة حيث أنها هى التى تصل إلى داخل المجتمع وتشرح بأسلوب بسيط للأفراد والجماعات أهمية ودور المشروع فى التنمية وأهمية ودور المشاركة الإجتماعية، كما أنها يمكن أن تبرز أن مشروع الإرتقاء من وإلى المجتمع وأنه هو المنتفع الأول والأخير به. ومثل هذه التوعيه الجماهيرية والتعريف بالمشروع تسهل على الأجهزة الفنية والإدارية مهامها فى إعداد وتنظيم وتنفيذ المشروع .

وأخيراً، وفى مجال إستعراض أهمية الإعلام فى مشروع الإرتقاء، يجب الإشارة الى أهمية الندوات والمؤتمرات العلمية التى تشارك فيها المتخصصين لعرض العوامل والمؤثرات المختلفة فى موضوع الإرتقاء ، ولإتاحة الفرصة لتبادل المعرفة والخبرة والتجربة، وللوصول الى رؤية شاملة للموضوع من مختلف جوانبه ومؤثراته، وسواء فى كلياته وجزئياته، وسواء فى أبعاده العمرانية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، ثم مناقشة كافة هذه المسائل والتساؤلات وهذا يثرى الموضوع ويوضح الرؤية ويحدد

الأهداف ويرسخ قواعد هذا العلم الجديد بما يتناسب مع البيئة المحلية العربية والإسلامية. وذلك لكى تنبع النظرية من الواقع وليس فرضها على الواقع ولا تفرض عليه.